

يوم الصحة العالمي 2015 كلمة المدير الإقليمي



تختار منظمة الصحة العالمية كل عام، موضوعاً صحياً لتسلط عليه الضوء في احتفالاتها باليوم العالمي للصحة. وقد اخترنا هذا العام موضوع سلامة الأغذية، وتبنيها له شعار «من المزرعة إلى المائدة، حافظوا على سلامة الأغذية».

إن سلامة الأغذية ركنٌ أساسي من الأركان التي تقوم عليها صحة كل فرد منا، وعافيته، وهي الركيزة التي تُبنى عليها الحياة المستدامة، وبفضلها ننع جميعاً بصحة جيدة.

إن الأغذية غير المأمونة تؤدي إلى عدد كبير من الأمراض، وتقف عائقاً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تتسبب في إنهاء نظم الرعاية الصحية، وإلحاق الضرر بقطاعي السياحة والتجارة. ومن المعروف أن الأغذية غير المأمونة ترتبط بأكثر من 200 مرض مختلف، تتراوح ما بين أمراض سارية مثل الكوليرا وغيرها من أمراض الإسهال، وبين مجموعة من الأمراض غير السارية، ومن بينها الأنماط المختلفة للسرطان. وتشير التقديرات إلى أن الأمراض المنقولة بالغذاء والمياه تؤدي بحياة مليوني شخص سنوياً، وعدد كبير منهم من الأطفال. ذلك هو الوضع الراهن في البلدان النامية على وجه الخصوص، حيث تفتقر إمدادات الغذاء هناك إلى الأمن، وحيث تزيد فرص تعرُّض الأفراد للأغذية غير المأمونة وما تحويه من أخطار كيميائية وميكروبية وأخطار أخرى تشكّل تهديدات بالغة للصحة.

فكثيراً من الناس لا يفكرون في موضوع سلامة الأغذية إلا حينما يعانون مشكلةً أو حين يعترِبهم خوفٌ يضطّرهم للاهتمام به، ثم يتبدد هذا الاهتمام بسبب قضايا أخرى، ويواصل الناس حياتهم وكأن شيئاً لم يكن.

ويعتمد المستهلكون على حكوماتهم في ضمان سلامة ما يتناولونه من أغذية، ودائماً ما يتوقعون توفر السلامة في تلك الأغذية سواء كانت مصنعة محلياً أم كانت مستوردة من أي مكان آخر.

ولهذه الأسباب، خصّصت منظمة الصحة العالمية يوم الصحة العالمي لعام 2015 لتسليط الضوء على سلامة الأغذية.

فالمنظمة تسعى إلى تشجيع إجراءات الصحة العمومية التي من شأنها أن تسهم في تحسين سلامة الأغذية وتعزيزها. ولا يقتصر التعامل مع سلامة الأغذية على القطاع الصحي فحسب، فإجراءات الصحة العمومية لا بد أن تكون أحد محاور الاهتمام لدى الحكومات في الدول الأعضاء بالإقليم، وأن تنطوي على إجراءات مشتركة بين مختلف أصحاب المصلحة في المجتمع المدني وفي مجتمع الأعمال، حيث ينبغي للمزارعين ودوائر صناعة الأغذية ومنافذ بيع الأطعمة والمستهلكين أن يعملوا معاً وجنباً إلى جنب مع قطاع الصحة والحكومات من أجل فهم أهمية الأدوار المختلفة المنوطة بكل منهم؛ وهو الأمر الذي يحتاج إلى تنسيق قوي في ما بينها. ويجب على كل قطاع أن ينهض بالمسؤوليات الفردية الملقاة على عاتقه من أجل تعزيز توافر المواد الغذائية المتنوعة والمأمونة والغذية، وإتاحتها بأسعار ميسورة، بما يحقق المصلحة المشتركة المتمثلة في تحسين مستوى الحياة.

فالكل يريد طعاماً مأموناً.

يوم الصحة العالمي 2015 كلمة المدير الإقليمي

ومع ذلك، تشير إحدى الدراسات إلى أن 28% فقط من الأفراد، في أحد أجزاء هذا الإقليم، يغسلون أيديهم بالماء والصابون بعد قضاء حاجتهم. كما أن كثيراً من الناس لا يستشيرون طبيب الأسرة الخاص بهم أو ممارساً عاماً عند معاناتهم من الإسهال. وفي المقابل، فالطبيب لا يطلب منهم في الغالب إجراء تحاليل مختبرية للتعرف على مسبب المرض. وحتى عند إجراء تحليل مختبري والتعرف على العامل المسبب للمرض، فمن الممكن ألا يتم إبلاغ هذه النتيجة لنظام الترصد الوطني.

ويجب أن نعترف جميعاً بأن النظافة الشخصية في شتى المواقف، بما في ذلك تناول الأغذية وتجهيزها، هي قضية يجب إيلاؤها اهتماماً بالغاً— سواء كان ذلك في البيت أو في المدرسة أو في مكان العمل أو في أي مكان آخر.

إننا نريد طعاماً مأموناً.

لقد وافقت الحكومات، بموجب اللوائح الصحية الدولية (2005)، على إنشاء القدرات الأساسية الوطنية اللازمة للتعامل مع الأحداث ذات الأهمية الدولية المرتبطة بسلامة الأغذية. وهو الأمر الذي يتطلب تفعيل نظام سلامة الأغذية يعمل بشكل جيد ويمكن البلدان من الكشف عن الأحداث المرتبطة بسلامة الأغذية والاستجابة لها والسيطرة عليها في المكان والزمان المناسبين. وبمعنى آخر، فقد قطعت الحكومات على نفسها التزاماً بإنشاء نُظُم لسلامة الأغذية تعمل على نحو جيد، وبتشغيلها وبالحفاظ عليها. ويجب أن يتسع نطاق تلك النُظُم ليشمل اختصاصات جميع الوزارات والقطاعات ذات الصلة داخل سلسلة الغذاء الممتدة من "المزرعة إلى المائدة"، وأن ترتبط تلك النُظُم أيضاً بالنُظُم الصحية الوطنية. وهذه المهمة البالغة الأهمية تحظى بالأولوية في بعض البلدان داخل الإقليم، ولكننا نرى التفتت ونقص التمويل ونقص الموارد البشرية تشوب نُظُم سلامة الأغذية في بلدان أخرى. وإضافة إلى ذلك، غالباً ما تكون هناك قيود على الصلاحيات الممنوحة للسلطات المعنية بالحفاظ على سلامة الأغذية، ومن ثم تواجه تلك السلطات صعوبات بالغة في اتخاذ إجراءات ملائمة في ما يتعلق بالصحة العمومية بسبب التشريعات القديمة والقوانين البالية.

ومن بين الدول الأعضاء بالإقليم البالغ عددها 22 بلداً، أفادت خمس دول فقط بتلبيتها الكاملة لاشتراطات القدرات الأساسية الخاصة باللوائح الصحية الدولية فيما يتعلق بسلامة الأغذية. وبوجه عام، تفيد بلدان الإقليم بأنها حققت متوسطاً بلغ 75% فقط من القدرة على التعامل مع الأحداث التي تثير قلقاً دولياً وترتبط بسلامة الأغذية.

وتشمل هذه الإحصاءات البلدان التي تشهد حالات طوارئ، حيث تكون نُظُم سلامة الأغذية إما بدائية أو متوقفة عن العمل. ومع ذلك، فحتى في البلدان التي لا تمر بأي أزمات، فإن نُظُم سلامة الأغذية إما تفتقر لبعض المكونات الهامة أو قد تتوافر هذه المكونات ولكنها لا تعمل على النحو المطلوب. وفي ما يلي بعض الأمثلة:

- أولاً، لا يمتلك معظم البلدان مرفقاً متكاملًا لترصد الأمراض المنقولة بالغذاء؛ وهو ما يعني أنه لا يتم جمع البيانات الواردة من قطاع صحة البشر أو قطاع صحة الحيوانات أو قطاع الأغذية والنظر فيها جنباً إلى جنب، وبالتالي فمن الصعب التعرف على قضايا سلامة الأغذية، وعلى الإجراءات اللازم اتخاذها في سبيل التصدي لهذه القضايا.



ما مدى سلامة غذائك؟

من المزرعة إلى المائدة: حافظوا على سلامة الأغذية

يوم الصحة العالمي 2015 كلمة المدير الإقليمي

- ثانياً، يمتلك عدد قليل من البلدان نظاماً مفعّلاً بما يمكنها من تتبع الأغذية واقتفاء أثرها حتى مصادرها الأولى – غير أن تلك البلدان التي شرعت في استخدام هذه النظم لا تغطي في الأغلب جميع فئات الأغذية، وهو الأمر الذي يحول دون قدرتها على حماية الصحة العمومية من خلال أنشطة الرقابة على الأغذية أو من خلال الأبحاث الناجحة حول فاشيات الأمراض المنقولة بالغذاء.
- ثالثاً، يمتلك عدد قليل جداً من البلدان لوائح مفعّلة لضمان نقل الغذاء بطريقة صحية وفي درجات حرارة ملائمة لحمايته من نمو الميكروبات.

ولا يوجد نظام لسلامة الأغذية قادر على توفير الحماية التامة للأغذية، ولكن يُمكن الوقاية من نسبة كبيرة من الأمراض المنقولة بالغذاء من خلال إدخال التحسينات المتكررة على نظم سلامة الأغذية، ومن خلال تبني سياسات تعزز الشفافية عند وقوع أحداث مرتبطة بسلامة الأغذية، ومن خلال المصارحة حول القضايا التي تنطوي عليها تلك الأحداث.

وإنني على يقين تام بأن إصلاح نظم سلامة الأغذية، وتنقيح القوانين المنظمة للأغذية، وتحديثها، ينبغي أن تتصدّر جدول أعمال الصحة العمومية في جميع الدول الأعضاء، ومن هنا أدعو السادة وزراء الصحة ووزراء الزراعة، وزملاءهم في الوزارات المعنية، للاجتماع من أجل مناقشة وضع سلامة الأغذية في بلدانهم والشروع في العمل حيثما اقتضت الضرورة.

وإنني لأدرك بأن تلك مهمة غير سهلة؛ بل إن هناك من يرى في مجال سلامة الأغذية اختباراً لمصداقية الحكومات في قدرتها على تبني الحوار بين القطاعات والتنسيق بين الوزارات، ولاسيما بين قطاعات الصحة والزراعة والتجارة، ولكنني أؤكد هنا على أن قطاع الصحة وحده هو القادر على تولي زمام القيادة في هذا الإجراء على وجه الخصوص. ولذا، فنحن في منظمة الصحة العالمية نأمل أن تلبّي الدول الأعضاء الاشتراطات الأساسية كاملةً في شأن سلامة الأغذية، وهي الاشتراطات التي تفرضها اللوائح الصحية الدولية – ثم تمضي قدماً في مساعيها لحماية صحة سكانها.

ومنظمة الصحة العالمية دائماً مستعدة للعمل مع الدول الأعضاء التي قد تحتاج إلى الدعم لكي تشارك في تلك المبادرات، كما تتعاون المنظمة مع سائر وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين من أجل توفير أداة تنظم العمل في هذا المجال على الصعيد العالمي.

وفي إقليمنا، إقليم شرق المتوسط، لدينا بلدان تعتمد بشكل كامل تقريباً على الأغذية المستوردة للوفاء باحتياجات سكانها، كما توجد بلدان أخرى تعتمد اقتصاداتها بدرجة كبيرة على قدرتها على تلبية المعايير الدولية، ومن ثمّ تصل إلى الأسواق الخارجية بقصد تصدير منتجاتها الغذائية. وفي كلتا الحالتين، لا يمكن ضمان سلامة الأغذية إلا من خلال التعاون فيما بين بلدان المنشأ والبلدان التي يُستهلك فيها الغذاء.

فالمستهلكون يتوقعون سلامة غذائهم بصرف النظر عن منشئه.

ونحن جميعاً في حاجة لغذاء مأمون من أجل الحفاظ على صحتنا.

وختاماً، فلنرفع شعار هذا اليوم، يوم الصحة العالمي، "من المزرعة إلى المائدة – حافظوا على سلامة الأغذية".

د. علاء الدين العلوان

المدير الإقليمي

منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط



www.emro.who.int/ar/whd2015

WHOEMRO

#SafeFood